Zanco Journal of Human Sciences (ZJHS)

TYPE: Original article
DOI https://doi.org/10.21271/zjhs.29.SpC.15

حق الطاعة الزوجية في ضوء الشريعة وتعديلات برلمان اقليم كوردستان

OPEN ACCESS
*Corresponding author
Islam Bahir Omar
islambahir@gmail.com

اسلام باهر عمر/ قسم القانون ، كلية القانون، جامعة دهوك

اسماعيل ابابكر علي البامرني/ قسم القانون ، كلية القانون، جامعة دهوك

RECEIVED :29 /06/2025
ACCEPTED :15/10/ 2025
PUBLISHED :15/12/ 2025

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة حق الطاعة الزوجية من منظور الشرعي والقانوني، حيث يستعرض موقف التشريع العراقي وتشريع إقليم كوردستان العراق من هذا الحق، إضافةً إلى تحليل التعديلات الأخيرة التي طرأت على قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (188) لسنة 1959 المعدل والنافذ. تتناول الدراسة الإشكالية المرتبطة بالطاعة الزوجية، خاصةً في ظل الجدل المستمر بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية، حيث تتداخل الاعتبارات الشرعية مع النصوص القانونية المنظمة للعلاقة الزوجية، مما يثير تساؤلات حول مدى توافق التشريعات الحالية مع المبادئ الشريعة الإسلامية، وتأثير التعديلات القانونية ومدى تحقق التوازن بين حقوق الزوجين وضمان العدالة بينهما. كما يركز البحث على بيان صور الطاعة الزوجية داخل العلاقة الزوجية وخارجها، بالإضافة إلى تقييم موقف التشريع العراقي والكردستاني من هذا الحق ومدى استجابتها للتحولات الاجتماعية والقانونية المعاصرة. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لاستعراض المفاهيم المختلفة المرتبطة بالطاعة الزوجية، إلى جانب المنهج المقارن لمقارنة وتحليل الفروق بين النصوص القانونية قبل وبعد التعديل واستقراء انعكاساتها على العلاقة الزوجية. كما تضمنت الدراسة مراجعة الدراسات السابقة. ولبيان ما ذكر فقد تم تناول مفهوم الطاعة الزوجية من خلال تعريفها وتأصيلها الى جانب شروط حق الطاعة الزوجية، كما تطرقت الدراسي لصور الطاعة الزوجية ضمن العلاقة الزوجية وخارج إطار العلاقة الزوجية، ومن ثم بيان موقف التشريع من حق الطاعة وفيه تم توضيح موقف كل من المشرع العراقي والمشرع في اقليم كوردستان العراق. وفي ختام الدراسة تم عرض أبرز النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية:

الحق
الطاعة الزوجية
القوامة
الشريعة

About the Journal
Zanco Journal of Humanity Sciences (ZJHS) is an international, multi-disciplinary, peer-reviewed, double-blind and open-access journal that enhances research in all fields of basic and applied sciences through the publication of high-quality articles that describe significant and novel works; and advance knowledge in a diversity of scientific fields. https://zancojournal.su.edu.krd/index.php/JAHS/about

1- المقدمة:

يُعدُّ حق الطاعة الزوجية من المواضيع المثيرة للجدل فقهاً وقانوناً وخاصة في ظل التطور الكبير الذي طرأ في مجال حقوق الانسان عموماً وحقوق المرأة على وجه الخصوص، حيث تتداخل فيه الاعتبارات الشرعية مع ما هو مقرر في قوانين الأحوال الشخصية التي تنظّم العلاقات الزوجية والأسرية.

1-1 مشكلة البحث:

تكمن المشكلة البحثية في الجدل المستمر حول مفهوم الطاعة الزوجية بين الشريعة الإسلامية وقانون الاحوال الشخصية، حيث تتداخل الاعتبارات الشرعية مع التشريع القانوني. وتتزايد الإشكالية عندما يختلف التشريع في موقفه من حق الطاعة الزوجية عن ما ورد في الشريعة الإسلامية.

1-2 أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في توضيح موقف التشريع العراقي والتشريع في إقليم كوردستان من حق الطاعة الزوجية، كما تتجلى أهميته في اعتماده على الأدلة المستمدة من الشريعة الإسلامية، من خلال عرض النصوص الشرعية ذات الصلة. وذلك للسعي إلى تقديم رؤية متوازنة تسهم في تعزيز العدالة الأسرية وضبط المفاهيم المرتبطة بالطاعة الزوجية ضمن إطار يحقق الإنصاف للطرفين.

1-3 اهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تناول حق الطاعة الزوجية من منظور شرعي وفقهي، من خلال بيان صوره المختلفة، وتأصيله في ضوء الشريعة الإسلامية، مع التركيز على موقف التشريع العراقي والكردستاني من هذا الحق، كما يسلّط الضوء على التعديلات الواردة في قانون رقم (15) لسنة (2008) تعديل تطبيق قانون الاحوال الشخصية رقم (188) لسنة (1959) المعدل في اقليم كوردستان العراق بشأن حق الطاعة الزوجية.

1-4 أسئلة البحث:

1- ما المقصود بحق الطاعة الزوجية في الشريعة الإسلامية، وما تأصيل هذا الحق شرعاً؟

2- ما هي صور ومظاهر حق الطاعة الزوجية؟

3- هل ينسجم قانون الأحوال الشخصية في العراق مع تعديلات قانون الأحوال الشخصية في إقليم كوردستان بشأن حق الطاعة الزوجية؟

1-5 منهج البحث:

ويعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي لدراسة حق الطاعة الزوجية وتوضيح مفاهيمه وصوره المختلفة، إضافةً إلى استخدام المنهج المقارن، وذلك لمقارنة النصوص القانونية قبل التعديل وبعده، وذلك باستقراء مدى تأثير التعديلات التشريعية على العلاقة الزوجية.

1-6 هيكلية البحث:

لبيان ما ذكر فإن هيكلية البحث تتكون من مقدمة ذاكراً فيها الإشكالية والأهمية والهدف والأسئلة والمنهج ومن ثم الدراسات السابقة وبعد ذلك التطرق الى الإطار النظري من البحث المتكون من ماهية الطاعة الزوجية وصور الطاعة الزوجية، ومن ثم بيان موقف القانون العراقي من حق الطاعة الزوجية وموقف قانون الأحوال الشخصية في اقليم كوردستان، وفي ختام البحث تم عرض أهم النتائج والتوصيات.

2- الدراسات السابقة:

2-1 الدراسة الأولى: العبادي، محمد ابراهيم عبد العزيز ابراهيم، (2018)، حدود طاعة المرأة في الفقه الإسلامي: الخلاف الفقهي بين الزوجين نموذجاً، المجلة العالمية للدراسات الفقهية والأصولية، المجلد (2)، العدد (2)، ص 73-88.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح حدود طاعة المرأة لزوجها، وبيان المنهج الذي ينبغي أن يتبعه الزوجان عند وجود خلاف فقهي

بينهما في المسائل المختلف فيها، وذلك لتجنب تحول الخلاف الفقهي إلى نزاع زوجي يؤثر على استقرار العلاقة بينهما. وتتمثل إشكالية الدراسة في أن الله عزوجل أوجب على المرأة طاعة زوجها، وفي الوقت ذاته نهى عن طاعة أي مخلوق في معصية الخالق، وهو أمر واضح. إلا أن الإشكال يثور في حال طلب الزوج من زوجته القيام بأمرٍ تراه محرمًا وفقًا قناعتها الفقهية، بينما لا يراه الزوج كذلك. وهنا يبرز التساؤل: أيهما يُقدَّم، طاعة الزوج أم اتباع ما ترجح لدى الزوجة؟ وهل يؤثر نوع المسألة وطبيعتها في تحديد الموقف الشرعي المناسب؟ وقد اعتمد الكاتب في دراسته على المنهج الاستقرائي في جمع الأقوال والمسائل الفقهية، ثم استخدم المنهج التحليلي لدراسة هذه الآراء ومناقشتها، وأخيرًا لجأ إلى المنهج الترجيحي التقليدي للمفاضلة بين الأقوال المختلفة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، كان من أبرزها أن الرجل ليس له الحق في إلزام زوجته بأمرٍ لا يدخل ضمن حقوقه الشرعية أو العرفية، خصوصًا إذا كان ذلك يؤدي إلى إلحاق الضرر بها. كما أكدت الدراسة على أن المرأة ملزمة بطاعة زوجها فيما أوجبه عليها الشرع أو العرف الصحيح.

تختلف الدراسة الحالية عن دراسة (العبادي، 2018)، حيث يتناول بحثنا ماهية حق الطاعة الزوجية عبر استعراض التعريفات اللغوية والاصطلاحية وشروطها وتأصيلها الشرعي، بالإضافة إلى تحليل صور الطاعة التي تلتزم بها الزوجة داخل إطار العلاقة الزوجية وخارجها. كما يركّز البحث على موقف التشريع العراقي وتشريع إقليم كوردستان العراق من حق الطاعة الزوجية، مع دراسة التعديلات التي طرأت على قانون الأحوال الشخصية ومدى انسجامها مع مبدأ العدالة بين الزوجين.

2-2 الدراسة الثانية: الباجلاني، شيرين فارس سعيد، (2022)، نشوان زكي سليمان، حقوق الزوجة وأثرها على الطاعة الزوجية: دراسة مقارنة، المجلد (2)، العدد (3)، ص 236-247.

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أن حقوق الزوجة على زوجها متعددة، وتُعدّ واجبًا شرعيًا يُلزم به الزوج، على الرغم من أن بعض هذه الحقوق كان محل خلاف بين الفقهاء. إلا أن هذا الخلاف لا يُجيز للزوجة الخروج عن طاعة زوجها التي فرضها الله تعالى، استنادًا إلى مبدأ القِوامة. وقد ركّزت إشكالية الدراسة على عدم وجود تنظيم واضح من قبل المشرّع العراقي لمسألة خروج الزوجة للعمل، ومدى تمتعها بحق العمل سواء كان ذلك بإذن الزوج أو من دونه. كما أن قانون الأحوال الشخصية العراقي لم ينص صراحةً على ضرورة مساهمة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة. ومن أسئلة الدراسة: إذا كان الأصل في عمل الزوجة أن يكون داخل البيت، فهل يحق لها العمل خارجه بعد إذن الزوج أو بدونه؟ وهل تُلزم الزوجة العاملة بالمشاركة في الإنفاق على الأسرة؟ وقد اعتمد الكاتب على المنهج المقارن، حيث قام بدراسة الفروق بين التشريعات المتعلقة بعمل الزوجة في القوانين المختلفة. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن عمل الزوجة داخل المنزل وخارجه كان محل خلاف بين الفقهاء المسلمين؛ إذ أجاز بعضهم عمل الزوجة داخل البيت مع منع عملها خارجه، في حين رفض آخرون فكرة عمل المرأة كليًا إلا إذا كان ذلك بإذن الزوج وكانت هناك حاجة ملحة للعمل لتحسين الدخل المالي للأسرة.

تتميّز دراستنا عن دراسة (الباجلاني، 2022)، بأن الدراسة الحالية تناولت حق الطاعة الزوجية من منظور شرعي وقانوني، حيث شملت تحليلًا للنصوص القانونية المعدلة في قانون الأحوال الشخصية العراقي، بالإضافة إلى مراجعة ومناقشة التعديلات التي طرأت على تطبيق هذا القانون في إقليم كوردستان العراق. كما ركّزت الدراسة على مناقشة مبدأ العدالة بين الرجل والمرأة، وذلك ضمن إطار تحليل ومناقشة النصوص القانونية المتعلقة بحق الطاعة الزوجية.

2-3 الدراسة الثالثة: الشمري، حيدر ومحمد، بان عصام، (2023) حدود طاعة الزوجة لزوجها بين الشريعة والقانون، مجلة جامعة دهوك، المجلد (26)، العدد (1)، ص 294-301.

تطرقت الدراسة الى مفهوم الطاعة الزوجية وذكرها ضمن حق الزوج في تأديب زوجته ثم تطرق الى حدود الطاعة والآثار المترتبة على عدم طاعة الزوجة لزوجها واستنتج الباحث الى ضرورة عدم تعسف الزوج في طلب المطاوعة، وأهمية أن تتريث المحكمة قبل إصدار حكم النشوز، مع دراسة جميع الأسباب التي قد تؤدي إلى عدم طاعة الزوجة لزوجها.

تناولت الدراسة الحالية صور ومظاهر الطاعة الزوجية بطريقة، حيث ركزت على حق الطاعة الزوجية في القانون، متميزةً في إبراز ماهية هذا الحق من منظور شرعي وقانوني. كما اختلفت عن دراسة (الشمري، ومحمد، 2023) بعدم تناول الدراسة الحالية آثار

عدم طاعة الزوجة لزوجها، بل ركزت بشكل أساسي على النصوص القانونية التي تضمن حق الطاعة الزوجية والتعديلات التي رأت عليها من قبل قانون الأحوال الشخصية في اقليم كوردستان العراق، مع تحليل أوجه القصور التشريعي في مواكبة التطورات الاجتماعية والتغيرات التي طرأت على طبيعة العلاقات الزوجية.

3- ماهية حق الطاعة الزوجية

لبيان ماهية حق الطاعة الزوجية، سيتم تناول الموضوع عبر بيان تعريف حق الطاعة الزوجية شرعاً واصطلاحاً، ومن ثم توضيح التأصيل الشرعي لحق الطاعة الزوجية ومن ثم نتناول شروط حق الطاعة الزوجية شرعاً.

3-1 تعريف حق الطاعة الزوجية لغتاً واصطلاحاً:

يعرف الحق لغوياً استناداً لأصل كلمة الحق لغةً هو حقق (ابن المنظور، دون سنة النشر، ص 939) نقيض الباطل، وللحق معانٍ لغوية متعددة تتفاوت بحسب سياق استخدامها في الكلام، وأفضل ما يمكن الاستدلال به في هذا الصدد هو القرآن الكريم، حيث وردت كلمة "الحق" ومشتقاتها فيه 283 مرة (عبد الباقي، 1991، ص 208-212). تأتي كلمة الحق بمعنى الشيء الثابت أي الحق في اللغة هو الثابت الذي لا يسوغ إنكاره (الجرجاني، 2403 هـ، ص 89) كما ورد في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ﴾ (سورة القصص، الآية 63) اي ثبت عليهم.

كما تأتي كلمة الحق بمعنى الواجب في اللغة (ابن فارس، 1399هـ)، تم ذكر الحق بمعنى الواجب بعدة مواضع في القرآن الكريم منها: في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (سورة الزمر، الآية 71).

والحق من أسماء الله عزوجل الموجود حقيقةً المتحقق وجوده وإلهيته، وبذلك يكون الحق هو خلاف الباطل اي اليقين الذي لا شك فيه (البركتي، 1424هـ، ص 80) كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ (سورة الأنعام، الآية 62).

اما تعريف الحق اصطلاحاً "هو اختصاص يقرّر به الشرع سلطةً أو تكليفًا" (الزرقا، 1999، ص 19) يعد هذا التعريف شاملاً بحيث يتضمن إما التزامًا عمليًا أو ماليًا يقع على الشخص، أو سلطة يمارسها شخص آخر تجاهه. وبناءً على ذلك، يشمل هذا التعريف مختلف الحقوق المدنية على نطاق واسع، إضافةً إلى الحقوق الدينية المتعلقة بالله تعالى، كأداء الفرائض مثل الصلاة والصيام. كما يمتد ليشمل الحقوق الأدبية، كحق الوالد في طاعة ولده، وحق الزوج في المعروف من زوجته (الزرقا، 1999، ص 21).

تعرف الطاعة لغوياً بأنها الامتثال والانقياد، حيث يقال: أطاعه وأطاع له، أي استجاب له واتبع أمره (ابن منظور، 1405هـ، ص 231-243). وتُعرَّف الطاعة اصطلاحًا بأنها امتثال الزوجة لزوجها في الحقوق التي يفرضها عقد الزواج (ورد لدى: الاسدي، 2021، ص274)، وفقًا للضوابط الشرعية والقانونية التي تنظّم العلاقة الزوجية وتحدد مسؤوليات كل طرف. يُقال إن طاعة الزوجة لزوجها تعني انقيادها لأوامره فيما يوافق طاعة الله واجتناب ما نهى عنه (ابو زهير، 2009، ص43). وبالتالي يمكن تعريف حق الطاعة الزوجية بأنه هو التزام الزوجة بالامتثال لزوجها في الحقوق المشروعة التي يفرضها عقد الزواج وفقاً لما تقرره التعاليم الشرعية والقوانين المنظمة للعلاقة الزوجية.

3-2 تأصيل حق الطاعة الزوجية:

يستمد الزوج حقه في طلب طاعة زوجته من النصوص الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية، حيث تمثل هذه المصادر المرجعية الأساس التشريعي الذي ينظم العلاقة الزوجية وفق التعاليم الإسلامية، كما جاء في قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ...﴾ (سورة النساء، الآية 34) وتقرر الآية الكريمة بأن مقام القوامة تعني أن الزوج مسؤول عن رعاية زوجته، ويجب عليه توفير الحماية والرعاية لها وفقاً لما تقرّره الشريعة الإسلامية. وبذلك، يكون على المرأة الامتثال لطاعة زوجها ضمن حدود ما تقتضيه التعاليم الشرعية، دون تجاوز أو مبالغة في الطاعة، حيث يجب أن تكون في إطار طاعة الله عز وجل (ينظر: قاروت، 1995، ص34). جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم العديد من الأحاديث الشريفة التي تؤكد حقوق الزوج

ووجوب طاعته في إطار العلاقة الزوجية وفق التعاليم الإسلامية. ومن ذلك عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى اله عليه وسلم قال: "إذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فامتنعت فبات وهو غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح" (رواه البخاري رقم 3237) (قاروت، 1995، ص737). وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها وحفظت فرجها واطاعت زوجها قيل لها ادخلي الجنة من أبواب الجنة شئت" (بن حنبل، 2001، ص 199). ويؤكد ذلك ايضاً قول الرسول صلى الله عليه وسلم عن أبي أمامة الباهلي: "ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله خيرًا له من زوجة صالحة، إن أمرها أطاعته، وإن نظر إليها سرته" (ابن ماجة، 1388 هـ، 596) وقد حكم عليه العلامة الألباني في السلسلة الضعيفة (رقم 4421) بأنه حديث ضعيف، وذلك لوجود رواة في سنده ضعفاء، منهم عثمان بن أبي العاتكة وعلي بن يزيد الألهاني. ومع ذلك، فإن المعنى الذي يتضمنه الحديث مدعوم بشواهد صحيحة وردت في كتب السنة، منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "خيرُ النساءِ امرأةٌ إذا نظرتَ إليها سرَّتكَ، وإذا أمرتَها أطاعتْكَ، وإذا غِبتَ عنها حفِظتْكَ في نفسِها ومالِكَ." وقد رواه النسائي وصححه الألباني في صحيح الجامع (رقم 3298). ويُستدل بهذا الحديث الصحيح في بيان صفات الزوجة الصالحة، لا سيما في سياق الطاعة الزوجية. تعكس هذه الأحاديث تأصيل حق الطاعة الزوجية. وبالتالي الطاعة الزوجية تولد الهناء والمحبة والرضاء (سيف الدين، 1993، ص 80)، حيث تسهم طاعة الزوجة لزوجها في ترسيخ أسس المحبة والتفاهم.

لذا ينبغي للزوجة أن تستجيب لزوجها فيما يطلبه منها، سواء كان ذلك في العلن أو السر، حيث إن حسن الطاعة يسهم في تحقيق السعادة والرضا وتعزيز المحبة بينهما (سيف الدين، 1993، ص 80). لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾ (سورة النساء، الآية 34) وتُعدّ طاعة الزوجة لزوجها في الأمور المشروعة عاملاً رئيسيًا لاستقرار الحياة الزوجية، حيث تعزز الانسجام والتفاهم بينهما. وهي ليست مجرد امتثال، بل تفاعل متبادل يعزز الاحترام والمودة، مما يسهم في تحقيق التوازن الأسري واستمرار العلاقة الزوجية.

3-3 شروط حق الطاعة الزوجية:

في وجوب طاعة الزوجة لزوجها، هناك شروط يجب أن تراعيها الزوجة، كما توجد شروط يجب أن يلتزم بها الزوج ليكون له الحق في طاعتها له. فمن جانب الزوجة، ينبغي أن تتحقق الطاعة وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، مع مراعاة العدل والاحترام المتبادل. أما الزوج، فعليه الالتزام بتوفير متطلبات الحياة الزوجية، ومعاملة زوجته برفق وإحسان، حتى يكون مستحقًا لهذه الطاعة وفق الضوابط الشرعية.

لذا يجب أن تكون الطاعة الزوجية ضمن إطار الشؤون الزوجية المستندة إلى عقد الزواج، حيث لا تشمل الأمور الخاصة بالزوجة، مثل التصرف بأموالها، إذ لا ولاية للزوج على ممتلكاتها المالية، وإن اختارت الامتثال لرأيه في هذا الشأن، فذلك يكون بمحض إرادتها (حسين،1988، ص 339).

كما يُشترط أن يكون الزوج قد أدّى إلى زوجته حقوقها الشرعية، بما في ذلك معجّل المهر، والنفقة، وتهيئة المسكن الشرعي؛ فلا تُلزم الزوجة بطاعته ما لم يكن قد استوفى هذه الحقوق (الاسدي، 2021، ص 248). أما قوامة الرجل تستند إلى مبدأ المودة والرحمة كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ونرى ان القوامة لا تُفهم بمعزل عن الآية الكريمة بل تُقيَّد بها. فالرجل القوّام هو من يُحسن إلى زوجته، ويؤدي حقوقها، ويعاملها برفق، تحقيقًا لغاية السكن والمودة التي جعلها الله من آياته. وبالتالي هذا ما يؤكد ضرورة عدم التعسف في ممارسة حق القوامة بطريقة تمس بكرامة الزوجة أو تنتقص من حقوقها.

وبالتالي حق الطاعة الزوجية مشروط بعدم مخالفته لأوامر الشريعة الاسلامية ونواهيها أو لنصوص القانون الآمرة، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فلا يحق للزوج أن يطلب من زوجته ترك الصلاة، شرب الخمر، أو ارتكاب أي فعل محرم شرعًا مثل ان تعاشر رجلاً اخر (ينظر: الاسدي، 2021، ص277). والدليل على ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا طاعة لمخلوق في معصية الله عز وجل"(بن حنبل، 1995، ص 333). كما يستدل على حق الطاعة الزوجية من قول الله عزوجل " وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ" (سورة البقرة، الآية 228). تُجسّد هذه الآية مبدأ التوازن والإنصاف في العلاقة الزوجية، حيث

تُرسّي قواعد الحقوق والواجبات المتبادلة بين الطرفين وفق التشريع الإسلامي والأعراف الاجتماعية، بما يضمن تحقيق الانسجام والاستقرار في الحياة الأسرية.

4- صور حق الطاعة الزوجية:

سنوضح صور طاعة الزوجة لزوجها ضمن إطار العلاقة الزوجية. ومن ثم نبين صور طاعة الزوجة لزوجها في المسائل التي تتجاوز إطار العلاقة الزوجية.

4-1 صور حق طاعة الزوجة لزوجها في العلاقة الزوجية:

تتجلى صور الطاعة الزوجية في عدة جوانب تسهم في تحقيق التوازن داخل العلاقة الزوجية، حيث تقوم على أسس الاحترام المتبادل، والمودة، والتعاون لضمان استقرار الحياة الأسرية. ويمكن تحديد بعض مظاهر الطاعة الزوجية على النحو التالي:

اولاً/ يُعد حفظ أسرار الحياة الزوجية واحترام خصوصية المنزل من مسؤوليات الزوجة الأساسية، حيث يجب عليها صون دين زوجها وشرفه وماله، والالتزام بكتمان الأسرار الزوجية إلا عند الضرورة، مثل استشارة طبيب أو الرجوع إلى القاضي. كما ينبغي لها الحرص على أموال زوجها وتجنب الإسراف لضمان الاستقرار المالي للأسرة (شمس الدين،2013، ص7-9).

ثانياً/ طاعة الزوجة لزوجها في فراش الزوجية حيث تُعدّ استجابة الزوجة لزوجها في العلاقة الزوجية من الحقوق التي أقرتها الشريعة الإسلامية، وذلك ضمن إطار يحفظ الكرامة ويحقق الاستقرار الأسري، ما لم يكن هناك عذر شرعي يقتضي الامتناع، مثل المرض أو الإرهاق. وقد وردت نصوص نبوية تؤكد هذا الحق، ومنها حديث النبي صلى الله عليه وسلم: عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت، فبات غضبان عليها، لعنتها الملائكة حتى تصبح." رواه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في الملائكة، حديث رقم 1436. ومع ذلك، يجب أن يُمارس هذا الحق في سياق الاحترام المتبادل والمودة التي تُشكّل جوهر العلاقة الزوجية، بحيث لا يتحول إلى وسيلة الإجبار أو الإكراه. كما أن الزوج مُلزم بمراعاة الظروف الصحية والنفسية لزوجته، وعدم التعسف في ممارسة هذا الحق وفقاً للضوابط الشرعية (شمس الدين، 2013، ص29). وبالتالي فللزوج حق مطلق في الاستمتاع ولا يقيده إلا الموانع الشرعية (شمس الدين، 1996، ص69).

ثالثاً/ اهتمام الزوجة بمظهرها ونظافتها يُعد من الحقوق التي تساهم في تعزيز السعادة الزوجية، حيث يشمل ذلك العناية بالطهارة والحرص على الزينة وفق الضوابط الشرعية، إضافةً إلى الاهتمام بالنظافة الشخصية لما لها من أثر في إدخال السرور إلى قلب الزوج (نامق، 2009، ص390). فمن حق الزوج أن يرى زوجته في أبهى صورة، كونها زينته في الحياة وشريكته التي تمنحه الطمأنينة والراحة.

رابعاً/ يتفق غالبية فقهاء المسلمين على أن قيام الزوجة بالأعمال المنزلية لا يُعد من واجباتها الشرعية، بل يُنظر إليه على أنه شكل من أشكال التعاون بين الزوجين، يستند إلى العرف الاجتماعي السائد في المجتمعات المختلفة. ويأتي هذا التعاون متوافقًا مع طبيعة المرأة ودورها في بناء الأسرة (مرسي، 1995، ص165). لذا تُعتبر مسؤولية الزوجة في رعاية المنزل امتدادًا للأعراف الاجتماعية الراسخة، وما هو ثابت بالعرف ثابت بالنص، حيث تتميز المرأة بمهارات تنظيمية تمكّنها من إدارة شؤون الأسرة بفاعلية. ومع ذلك، فإن هذا لا يُعفي الزوج من دوره في المشاركة في الأعباء المنزلية لضمان تحقيق التوازن الأسري (البامرني، 2022، ص95). ومن منظور قانوني، يُعد العرف أحد المصادر التي تنظّم العلاقات الأسرية، إذ تتحول التوقعات الاجتماعية إلى التزامات قد تكتسب صفة الإلزام في بعض السياقات. وعليه، فإن إدارة الزوجة للمنزل ينبغي أن تستند إلى التعاون والتكامل بين الزوجين، بما يسهم في تعزيز استقرار الحياة الزوجية (الاسدي، 2021، ص284).

خامساً/ القرار في البيت وعدم الخروج منه الا بأذنه وعلمه، ينبغي على الزوجة أن تجعل بيت الزوجية مقرًّا دائمًا لها، ما دامت شروط المسكن الشرعي متوفرة والزوج قائمًا بواجباته تجاهها. فلا يجوز لها مغادرة المنزل إلا بإذنه، إلا إذا دعت الحاجة الشرعية، كأداء الفرائض الدينية أو الضرورات الملحّة (باقي، 2012، ص42). ويسهم استقرارها في المنزل في تحقيق أهداف الزواج، تنشئة الأبناء وتوفير السكينة للزوج، إضافةً إلى تجنّب مواطن الفتنة التي قد تهدد استقرار الأسرة. ومع ذلك، لا يملك الزوج منعها من

أداء العبادات الواجبة، كالحج مع وجود محرم، إذ تبقى الفرائض الدينية مقدّمة على حقوق الزوج (حسين، 1988، ص341).

سادساً/ يتوجب على الزوجة مرافقة زوجها في التنقلات والسفر عند الحاجة، نظرًا لمسؤوليته في السعي لكسب الرزق، ما لم يكن هناك شرط يمنع ذلك في عقد الزواج. ويجب أن يكون السفر إلى مكان آمن على ان لا تتضرر الزوجة من هذا السفر. كما ينبغي مراعاة وضعها الصحي لتجنب أي ضرر محتمل. علاوة على ذلك، يجب أن يكون السفر لتحقيق مصلحة معتبرة لا يمكن بلوغها دون الانتقال، وأن يتمكن الزوج من تحمل نفقات سفرها بما يتناسب مع مستواها المعيشي، مع توفر مصدر دخل مستقر لضمان إعالة الأسرة.

سابعاً/ على الزوجة احترام خصوصية المنزل بعدم السماح بدخول أي شخص دون موافقة الزوج (الاسدي، 2021، ص282).

4-2 صور حق طاعة الزوجة لزوجها خارج إطار العلاقة الزوجية:

قد تمتد طاعة الزوجة لزوجها إلى ما هو أبعد من نطاق العلاقة الزوجية، لتشمل جوانب متعددة تسهم في تعزيز استقرار الأسرة وتماسكها. وانطلاقًا من ذلك، سيتم تناول صور هذا الحق على فقرتين: يبحث في الفقرة الأولى حق الزوجة في التعليم والعمل ضمن حدود طاعة الزوج. أما في الفقرة الثانية نتناول حق الزوجة في زيارة أهلها وأقاربها.

4-2-1 حق الزوجة في التعليم والعمل ضمن حدود طاعة الزوج:

يتناول هذا الجزء من الدراسة حق الزوجة الى التعليم ضمن حدود طاعة الزوج، و حق الزوجة في العمل ضمن حدود طاعة الزوج وبالشكل التالي:

4-2-1-1 حق الزوجة الى التعليم ضمن حدود طاعة الزوج:

يُعدّ التعليم حقًا أساسيًا يساهم في تمكين الأفراد وتعزيز مشاركتهم في المجتمع، وتزداد أهميته عند الحديث عن الزوجة نظرًا لدوره في بناء الأسرة وتأثيره على المجتمع. فالزوجة المتعلمة تكون أكثر قدرة على تربية الأبناء والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. يتناول هذا الجزء من البحث حق الزوجة في التعليم من منظور ديني، واجتماعي، وقانوني، مع بيان انعكاساته على حياتها الأسرية والمهنية. سيتم توضيحها كالتالي:

اولاً/ يُعدّ طلب العلم حقًا أساسيًا للمرأة، حيث يمكّنها من إدراك واجباتها تجاه دينها وأسرتها ومجتمعها، مما يعزز دورها في الحياة بمزيد من الوعي والمعرفة. وفي حال تعذر حصولها على التعليم داخل منزلها، يصبح خروجها لتلقي العلم ضرورة، سواء من خلال زوجها أو ولي أمرها، أو عبر توفير من يقوم بتعليمها. كما أن طلب العلم يُعدّ فريضة، لما له من أهمية في تصحيح العقيدة وفهم الواجبات الدينية والاجتماعية، مما يسهم في بناء شخصية مستقلة قادرة على الإسهام الفاعل في المجتمع (صقر، 2006، ص218). يُعدّ التعليم حقًا جوهريًا للزوجة. فالمرأة المتعلمة تكون أكثر إدراكًا لواجباتها الدينية والاجتماعية، مما يعزز قدرتها على تربية الأجيال القادمة وصياغة رؤية أكثر شمولًا حول مختلف القضايا.

ثانياً/ أقرت المواثيق الدولية حق المرأة في التعليم، ومن أبرزها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) (الأمم المتحدة،1979)، حيث يُعد ضمان فرص تعليمية متساوية للمرأة ضرورة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز تكافؤ الفرص، حيث كرّست التشريعات الوطنية هذا الحق، معتبرةً التعليم ركيزة أساسية في تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها المجتمعية. ومع ذلك، لا تزال بعض العوائق الثقافية والاقتصادية، إضافة إلى الالتزامات الأسرية، تحدّ من قدرة الزوجة على استكمال تعليمها. لذا، فإن التصدي لهذه التحديات يستدعي اعتماد استراتيجيات فعالة، مثل تطوير برامج تعليمية مرنة ودعم مجتمعي وأسري، مما يضمن تعزيز دور المرأة في التنمية وتحقيق التكافؤ التعليمي.

ثالثاً/ توجد بعض التحديات التي تواجه الزوجة في الحصول على التعليم فرغم أهمية تعليم الزوجة في تعزيز استقرار الأسرة وتنمية المجتمع، لا تزال تواجه عقبات تحدّ من فرصها التعليمية المتكافئة. وتشمل هذه التحديات العوائق الثقافية والاجتماعية التي تفرض قيودًا نتيجة للأعراف السائدة، إضافةً إلى الضغوط الاقتصادية التي تجعل متابعة التعليم أمرًا صعبًا في ظل الحاجة إلى دعم الأسرة ماليًا. كما أن المسؤوليات الأسرية، من رعاية الأطفال وإدارة المنزل، قد تشكل عبئًا يمنعها من استكمال تعليمها. وللتغلب على هذه العقبات، من الضروري تبنّي سياسات تعليمية مرنة تُراعي احتياجات المرأة المتزوجة، إلى جانب تعزيز الدعم الأسري

والمجتمعي، بما يضمن فرصًا تعليمية عادلة ويسهم في تمكينها على مختلف المستويات.

4-2-1-2 حق الزوجة في العمل ضمن حدود طاعة الزوج:

تمتعت المرأة في الإسلام بمكانة مكرّمة شملت مختلف جوانب حياتها، حيث ضُمن لها الاستقرار والعيش الكريم والطمأنينة النفسية عبر الزواج. وألزم الشرع الزوج بالإنفاق عليها، بغض النظر عن حالتها المادية، مما جعل خروج الرجل للعمل مسؤولية تقع على عاتقه، بينما يُعد بقاء المرأة في بيتها هو الأصل، استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ (سورة الأحزاب، الآية 33). ومع ذلك، لم يحرّم الإسلام عمل المرأة، بل أتاح لها ذلك ضمن حدود معينة، حيث يشترط حصولها على إذن الزوج وموافقته، مع ضمان ألا يتضرر من عملها (باقي، 2012، ص60). قد يكون عمل المرأة في بعض الحالات واجبًا عينيًا إذا استدعت الضرورة وجودها لأداء مهمة لا يمكن لغيرها إنجازها. كما قد يصبح واجبًا كفائيًا عندما يتطلب الأمر مشاركة مجموعة من النساء في مجالات محددة لخدمة المجتمع وتلبية احتياجاته (الصاعدي، 2019، ص182)، حيث إذا تولّت مجموعة من النساء أداء هذا الواجب، يُرفع التكليف عن البقية، أما في حال عدم قيام أي منهن به، يبقى فرضًا على الجميع حتى يُحقق الهدف المنشود.

لم تفرض الشريعة الإسلامية العمل على المرأة لغرض الكسب المادي، سواء كانت زوجة أم غير ذلك، لكنها في الوقت نفسه لم تمنعها عنه، بل أبقته ضمن نطاق الإباحة. ومع ذلك، يخضع هذا الأمر لضوابط شرعية، إلى جانب مقاصد الشريعة التي تسعى إلى تحقيق المصلحة ودفع الضرر (حاشي،2015، ص27).

وبالتالي يعد العمل حقًا للزوجة، حيث يتيح لها فرصًا منوعة لاستثمار مهاراتها والإسهام في تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة والمجتمع. ويستند هذا الحق إلى مجموعة من المبادئ التي تضمن لها إمكانية المشاركة في سوق العمل، مع الحفاظ على التوازن بين واجباتها الأسرية ومهامها المهنية.

يرى جمهور الفقهاء أن للزوج منع زوجته من أي عمل خارج البيت الزوجي إذا كان ذلك يسبب له ضررًا أو ينتقص من حقوقه. أما إذا لم يكن في عملها ضرر عليه أو انتقاص من حقوقه، فلا يحق له منعها من ذلك. إذ قد يؤثر خروجها للعمل على حقه في الاستمتاع بها، كما قد يقلل من اهتمامها بشؤون المنزل والأولاد. وفي حال خروجها دون إذنه، تُعد ناشزة بحقه. وبناءً على هذا الرأي، يتوجب على الزوجة طاعة زوجها بعدم الخروج للعمل إلا بإذنه (الباجلاني، 2022، ص240). أما بخصوص عمل الزوجة داخل البيت من الناحية الشرعية يجوز للزوجة ممارسة أعمال داخل البيت مثل الغزل والنسيج، بشرط موافقة الزوج، ولا يؤثر ذلك على حقها في النفقة. وقد أقر بهذا الرأي المذهب الحنفي والفقهاء المعاصرين، حيث يعتبر العمل داخل المنزل جائزًا دون أن يسقط التزام الزوج بالإنفاق عليها حتى وإن كان دون موافقة الزوج (الشمري، ومحمد، 2023، ص297).

وبالتالي يحق للزوجة أن تشترط في عقد الزواج إمكانية العمل داخل البيت الزوجي أو خارجه، طالما أن طبيعة العمل لا تخالف الشريعة أو الأخلاق والآداب العامة. وفي المقابل، يملك الزوج حق الموافقة على عملها أو رفضه، تحسبًا لأي مشاكل أو خلافات مستقبلية. وعلى الزوجة الامتثال لرغبة زوجها وعدم الخروج للعمل، سواء داخل المنزل أو خارجه، إلا بموافقته، ما دام الزوج قادرًا على الكسب والإنفاق على الأولاد والزوجة (الباجلاني، 2022، ص241).

لعله يُعد قرار محكمة التمييز في إقليم كوردستان (العدد 251/ش/2016 بتاريخ 2016/5/23) (توفيق، 2018، ص 91-92) خطوة متقدمة في ترسيخ مبدأ التوازن بين الحياة الأسرية والحق في العمل للمرأة المتزوجة. إذ لم تكتف المحكمة برفض دعوى المطاوعة، بل ألزمت الزوج بتوفير مسكن شرعي قريب من مكان عمل الزوجة، وهو ما يُفهم منه أن المحكمة اعتبرت العمل حقًا أصيلًا للزوجة لا يجوز تقييده تعسفًا من قبل الزوج.

فمن الناحية القانونية، يُمكن اعتبار هذا القرار تأسيس لاجتهاد قضائي يُراعي المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ويُفسّر مفاهيم الطاعة الزوجية والحقوق الأسرية في ضوء مبدأ العدالة والمصلحة المشتركة. كما أن اشتراط المحكمة قرب السكن من مكان العمل يُظهر حرصها على تمكين الزوجة من أداء دورها المهني دون الإخلال بواجباتها الأسرية.

لعله ويُمكن تأصيل هذا الإلزام شرعًا من خلال قاعدة "لا ضرر ولا ضرار"، التي تُعد من القواعد الفقهية المهمة، وتُستند إليها في رفع الحرج وتحقيق العدالة. كما أن اشتراط المسكن القريب من العمل يُحقق مقصدًا شرعيًا في رفع المشقة وتحقيق المصلحة

المشتركة حيث يتعين على الزوج ان يهيئ لزوجته دار قريبة من محل عملها حتى تتمكن من التوفيق بين التزاماتها الزوجية والوظيفية او العملية (ينظر: الاسدي، 2021، ص 249) وبالتالي نرى أن هذا القرار يُشكل سابقة إيجابية يُمكن البناء عليها في قضايا مشابهة، خاصة في ظل غياب نصوص قانونية صريحة تُنظم العلاقة بين حق الزوجة في العمل وواجباتها الأسرية. كما أنه يسهم في تطوير الفقه القضائي بما يتلاءم مع تطورات الواقع الاجتماعي.

4-2-2 حق الزوجة في زيارة أهلها وأقاربها واستقبالهم وفق الضوابط التي تحكم طاعتها لزوجها:

للزوجة حق بر والديها واقاربها المقربون من الأجداد والمحارم، حيث يجب عليها زيارتهم، وطاعتهم، والإحسان إليهم، ومعاملتهم بالحسنى. ولا يجوز للزوج أن يكون سببًا في قطيعة زوجته لوالديها، إذ إن هذا الحق يشمل أيضًا حق الوالدين على أبنائها. ومع ذلك، عندما تصبح المرأة زوجة، فإن حق الزوج عليها يُعدّ مقدمًا على حق والديها، ولكن ينبغي تحقيق التوازن بين الحقوق، بحيث لا يكون هناك تعسف من الزوجة بتقديم حق والديها على حق زوجها، ولا من الزوج بمنعها من أداء واجبها تجاه والديها (شمس الدين، 2013، ص32).

كما للرجل حق الطاعة بالمعروف، وهو ما تقتضيه القوامة في الشريعة الإسلامية، حيث اتفق الفقهاء على أنّه لا يجوز للمرأة أن تدخل أحداً في بيت الزوجية إلا بإذن زوجها (باقي، 2012، ص51)، مما يمنحه الحق في منع الزوجة من إدخال الغرباء أو الأشخاص الذين لا يرغب الزوج في وجودهم داخل منزله. ولا تقتصر طاعة الزوجة على احترام الزوج والقيام بالواجبات المنزلية. بل يشمل كل ما يحقق الرضا والسعادة داخل البيت.

إن تطور المجتمع الحديث، شهدت المرأة فيه تغيرات جوهرية مكّنتها من أداء أدوار تتجاوز حدود الأسرة التقليدية. فقد أصبح لها الحق في التعليم والعمل، مما عزز استقلاليتها الاقتصادية والمعرفية. كما ساهمت القوانين الحديثة في تمكينها اجتماعيًا وسياسيًا، مما أعاد تشكيل مكانتها داخل الأسرة والمجتمع. لذلك، من الضروري تعديل القوانين بما يتناسب مع التغيرات الاجتماعية المستجدة، مع الحفاظ على توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية. كما ينبغي وضع ضوابط تنظم عمل الزوجة، بحيث تتماشى مع طبيعة العلاقة الزوجية وتحقق التوازن بين مسؤولياتها الأسرية والمهنية.

5- موقف القانون من حق الطاعة الزوجية:

سيتم تخصيص هذا الجزء من المبحث لدراسة موضوع موقف التشريع من حق الزوجين في الطاعة من خلال بيان موقف المشرّع العراقي من حق الطاعة الزوجية ومن ثم نوضح رؤية المشرّع في إقليم كوردستان العراق لهذا الحق، مع التركيز على الاختلاف والتعديل الذي طرأ على حق الطاعة الزوجية في تعديل قانون الأحوال الشخصية في اقليم كوردستان.

5-1 موقف المشرع العراقي من حق الطاعة الزوجية:

قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (188) لسنة 1959المعدل والنافذ لم يحدد بشكل دقيق صور طاعة الزوجة لزوجها، ومع ذلك، تناولت المادة (33) من القانون بعض الجوانب ذات الصلة حيث نصت على: "لا طاعة للزوج على زوجته في كل أمر مخالف لأحكام الشريعة وللقاضي أن يحكم لها النفقة" نص القانون يشير إلى مفهوم آخر وهو عدم جواز أن يأمر الزوج زوجته بكل أمر مخالف لأحكام الشريعة والقانون. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الزوجة ملزمة بطاعة زوجها في الأمور التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والقانون يعتبر هذه الطاعة جزءًا من الالتزامات الزوجية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الأسري. ويشمل ذلك عدة مظاهر، منها احترام الزوج، التعاون معه في إدارة شؤون الأسرة، والحفاظ على خصوصية الحياة الزوجية. علاوة على ذلك، فإن المادة (33) تشكل مرجعًا قانونيًا يمكن الاستناد إليه عند وقوع خلافات زوجية تتعلق بمسألة الطاعة، إذ توضح أن الطاعة ليست واجبًا مطلقًا، بل تخضع لقيود شرعية تمنع الالتزام بأي توجيه أو طلب يخالف أحكام الدين. وفي حال امتناع الزوجة عن طاعة زوجها في الأمور التي تُعد مخالفة للشريعة، فإن لها الحق في طلب النفقة من القضاء إذا امتنع الزوج عن الإنفاق عليها. وفي هذه الحالة، يحق للقاضي إصدار حكم يلزم الزوج بتوفير النفقة المستحقة، وذلك باعتبار أن امتناع الزوجة عن الطاعة كان بسبب أمر غير مشروع لا يلزمها الالتزام به.

بعد تعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي في عام 2025، وفقًا للقرار رقم (1) الخاص بتعديل قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959، تم تعديل نص المادة (2) بإضافة الفقرة (3)، التي تضمنت مجموعة من الأحكام الجديدة. وفقًا للفقرة (أ)، أصبح للعراقي المسلم والعراقية المسلمة، عند إبرام عقد الزواج وتسجيله في محكمة الأحوال الشخصية، حق اختيار تطبيق أحكام المذهب الشيعي الجعفري على حياتهما الزوجية وعلى أولادهما القاصرين في جميع مسائل الأحوال الشخصية، دون إمكانية تغيير هذا الخيار لاحقًا. بموجب هذا التعديل، فإن مسألة الطاعة الزوجية ايضاً تخضع لأحكام المذهب الجعفري في حال اختياره عند إبرام العقد. وبالتالي إن عدم السماح للزوجين بتغيير الخيار لاحقًا قد يُعد تقييدًا للحريات الشخصية، ولكن تغييرها كيفما يشاءان يزعزع الاستقرار القانوني والثبات القانوني والقضائي خاصة وأن الإنسان بطبيعته تتغير أفكاره وقناعاته بمرور الوقت.

وفي حال اشتراط تطبيق مذهب معين أثناء عقد الزواج وذلك كما جرت العادة في مصر بالإشارة إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، فإنه في حال حدوث خلاف بين الزوجين في مسائل الطاعة أو غيرها من الأمور المشتركة، يتم الرجوع إلى أحكام المذهب المحدد في العقد للفصل في النزاع. ويعد هذا التنصيص بمثابة شرط يقتضي الالتزام بأحكام ذلك المذهب فيما يخص الزواج وتوابعه (العبادي، 2018، ص 84-85).

5-2 موقف المشرع في اقليم كوردستان العراق من حق الطاعة الزوجية:

في إقليم كردستان العراق، تبنّى المشرع تعديلًا على نص المادة (33) من قانون الأحوال الشخصية وذلك من ضمن المادة (12) من قانون رقم (15) لسنة (2008) تعديل تطبيق قانون الاحوال الشخصية رقم (188) لسنة (1959) المعدل في اقليم كوردستان. والتي نصت على: "لا طاعة للزوج على زوجته ولا للزوجة على زوجها في كل أمر مخالف لأحكام الشريعة والقانون"، وبذلك أصبح مبدأ الطاعة بين الزوجين قائماً على المشاركة المتبادلة وفقًا لأحكام القانون، حيث فرض هذا التعديل الزوجة حق الطاعة على زوجها، كما للزوج حق الطاعة عليها، وذلك ضمن الحدود التي يحددها القانون والشريعة الإسلامية.

يرى بعض المنتقدين والباحثين أن إدراج عبارة (لا طاعة للزوج على زوجته ولا للزوجة على زوجها) تشير إلى التبادل في الطاعة بين الزوجين في التعديل القانوني يعد أمرًا غير منطقي، إذ إن مفهوم الطاعة في جوهره يقوم على وجود طرفين: أحدهما مُطاع والآخر مُطيع. ويؤكد هؤلاء أن طاعة الزوج تأتي لحسم الخلافات وتجنب النزاعات عند اختلاف الآراء والتوجيهات، وذلك لضمان استقرار العلاقة الزوجية في ظل الظروف المختلفة التي قد تمر بها الأسرة، حيث تستدعي بعض المواقف وجود جهة مرجعية للفصل في القرارات. غير أن قانون التعديل في اقليم كوردستان العراق قد ساوى في الطاعة بين الزوجين، مما أثار انتقادات واسعة، إذ يرى المعارضون أن هذا التوجه لا يعكس الطبيعة الفطرية للعلاقة الزوجية، حيث لا يوجد أي تمييز بين الرجل والمرأة يجعله الطرف السيد المطاع. ويعتبرون أن هذا النهج قد يخل التناغم الأسري الذي استمده المجتمعات من القانون الطبيعي، قبل أي توجيهات دينية أو تشريعية. من ناحية أخرى، يشير المنتقدون إلى أن حق الطاعة مقيد بأحكام الشريعة الإسلامية، ولا يجوز للقانون أن يخالف ثوابت أحكام الإسلام المنصوص عليها في المادة الثانية من الدستور العراقي الدائم، مما يجعل إدراج هذا المفهوم في النص القانوني غير ضروري، من وجهة نظرهم. ويرون أن أي تعديل قانوني يجب أن يراعي الأسس الدينية الراسخة، بحيث لا يفرض قيودًا تتعارض مع المبادئ الشرعية المعتمدة (الهموندي، 2022، ص12).

فمن منظور العدالة تعتبر طاعة الزوج لزوجته احتراماً لرغباتها وحقوقها، والتزامه بمبادئ التفاهم والمودة في العلاقة الزوجية. فطاعة الزوج لزوجته ليست خضوعًا، بل تندرج ضمن مفهوم التعاون والتوازن بين الزوجين، حيث يكون الزوج مسؤولًا عن دعم زوجته، مراعاة مشاعرها، واحترام قراراتها في الأمور التي تخص حياتهما المشتركة. في إطار القيم الإسلامية والقانونية، فإن الطاعة المتبادلة بين الزوجين المشار إليها في نص القانون تهدف إلى تحقيق الاستقرار الأسري وتعزيز روح الشراكة، إذ يتوجب على الزوج احترام زوجته، مراعاة احتياجاتها، والمشاركة الفعالة في إدارة شؤون الأسرة بطريقة عادلة ومنصفة.

لعله تعديل قانون الأحوال الشخصية في إقليم كردستان العراق يعكس مبدأ العدالة بين الرجل والمرأة بشكل واضح، مما يعزز التوازن في الحقوق والواجبات الزوجية. وفقًا للنص القانوني المعدّل، تقوم العلاقة الزوجية على التفاهم والاحترام المتبادل، دون فرض الطاعة على أي من الزوجين في أمور تخالف أحكام الشريعة أو القانون. لذا هذا التعديل يعكس توجهًا قانونيًا يدعم مفهوم الشراكة

الزوجية، ويستجيب للتغيرات الاجتماعية الحديثة. كما يهدف إلى بناء علاقة قائمة على الحوار والتفاهم، بعيدًا عن إلزام أحد الطرفين بالخضوع للآخر دون مبرر شرعي أو قانوني، ليحقق بيئة أسرية أكثر عدالتاً وتوازنًا وإنصافًا.

6- الخاتمة:

استنادًا إلى ما تم تقديمه في هذه الدراسة، وفي إطار مشكلة البحث وأسئلته وأهدافه وأهميته، تم التوصل إلى أبرز النتائج والتوصيات، والتي جاءت على النحو التالي:

6-1 النتائج:

1- مفهوم حق الطاعة الزوجية هو التزام الزوجة بالامتثال لزوجها في الحقوق المشروعة التي يفرضها عقد الزواج وفقاً لما تقرره التعاليم والنصوص الشرعية والقوانين المنظمة للعلاقة الزوجية.

2- يستند حق الزوج في طلب طاعة زوجته إلى النصوص الشرعية الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية، وتشدد هذه النصوص على ضرورة التوازن في الحقوق والواجبات، بحيث تكون الطاعة ضمن الحدود المشروعة التي يكفلها عقد الزواج.

3- لم يتضمن قانون الأحوال الشخصية العراقي تحديدًا دقيقًا لصور طاعة الزوجة لزوجها، غير أن القانون وضع إطارًا عامًا لتنظيم هذا الحق، مع التأكيد على ضرورة مراعاة الأحكام الشرعية في تحديد نطاق الطاعة الزوجية.

4- تتجلى صور الطاعة الزوجية في الشريعة الإسلامية، في احترام خصوصية الحياة الزوجية، والاستجابة للزوج في العلاقة الزوجية وفق الضوابط الشرعية، والاهتمام بالمظهر، والتعاون في إدارة المنزل، والاستقرار فيه، ومرافقة الزوج في السفر عند الحاجة.

5- يعكس تعديل قانون الأحوال الشخصية في إقليم كردستان العراق تعزيزًا لمبدأ العدالة بين الزوجين، حيث يؤكد على الشراكة والاحترام المتبادل، وذلك من خلال نص المشرع على حق الطاعة الزوجية المشتركة.

6- يُظهر قرار محكمة التمييز في إقليم كوردستان العدد/ 251/ش/2016، والصادر بتاريخ 2016/5/23 تطورًا مهمًا في الاجتهاد القضائي نحو دعم حق الزوجة في العمل ويتبين من قرار المحكمة أن توفير بيئة سكنية مناسبة للزوجة بالقرب من مكان عملها لا يُعد مجرد إجراء عملي، بل يعكس توجّهًا قضائيًا نحو دعم تمكين المرأة المتزوجة وتعزيز قدرتها على التوفيق بين العمل والحياة الأسرية.

6-2 التوصيات:

1- على المشرع العراقي تعديل قانون الأحوال الشخصية وتضمين صور الطاعة الزوجية وتحديدها بما يناسب التطورات الاجتماعية والاقتصادية الحاصلة.

2- نوصي الباحثين في كتابة البحوث العلمية التي تتضمن تحليل ومناقشة حق الطاعة الزوجية لما له أهمية في استقرار الحياة الزوجية.

3- ضرورة وضع تشريعات واضحة تحدد مدى مساهمة المرأة العاملة في نفقات الأسرة لضمان عدم وقوع تمييز أو إجبار غير قانوني عليها في الإنفاق على الأسرة.

4- ينبغي أن تراعي تعديلات قانون الاحوال الشخصية التحولات والتطورات الاجتماعية والثقافية بما يضمن حقوق الزوجين وفق مبدأ العدالة ويعزز استقرار الاسرة.

5- نوصي الجهات المختصة في العراق عموماً واقليم كوردستان العراق خاصتاً بأن تنظم الى الاتفاقيات والمعاهدات التي تراعي حقوق المرأة وتطالب بها.

قائمة المصادر :

بعد القرآن الكريم والسنة النبوية

اولاً/ الكتب:

– ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (1399ه)، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت.

– ابن ماجه، الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (1388ه)، سنن ابن ماجه، المحقق فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية، بيروت– لبنان.

– ابن منظور، (1405ه)، لسان العرب، ج8، نشر أدب الحوزة، إيران.

– ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، القاهرة: دار المعارف، د.ت.

– الاسدي، علي عبد العالي، (2021)، المرجع الجامع في الأحوال الشخصية (الزواج والطلاق وآثارهما ونفقة الأصول والفروع والحواشي)، شركة العاتك لصناعة الكتاب، بيروت.

– الباجلاني، شيرين فارس سعيد، (2022)، نشوان زكي سليمان، حقوق الزوجة وأثرها على الطاعة الزوجية: دراسة مقارنة، المجلد (2)، العدد (3)، ص 236–247.

– البامرني، اسماعيل أبابكر علي، (2022)، المختصر المساعد في شرح قانون الأحوال الشخصية العراقي مع تعديلات برلمان إقليم كوردستان، مكتبة البدرخانيين، دهوك.

– البخاري، الإمام ابن عبد الله محمد بن اسماعيل، (2002)، صحيح البخاري، طبعة جديدة ومضبوطة ومصححة ومفهرسة، دار ابن كثير، دمشق.

– البركتي، محمد عميم الإحسان المجددي، (1424ه)، التعريفات الفقهية، دار الكتب العلمية.

– الزرقا، مصطفى أحمد، (1999)، المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي، دار القلم، دمشق.

– بن حنبل، الإمام أحمد، (1995)، مسند الإمام بن حنبل، ج2، المحقق شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت.

– بن حنبل، الإمام أحمد، (2001)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج3، المحقق شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت.

– توفيق، عبد الامير جمعة، (2018)، الأحدث والأهم من قضاء محكمة تمييز اقليم كوردستان– العراق: قسم الأحوال الشخصية، مكتبة ته بابى، اربيل.

– حسين، احمد فراج، (1988)، أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية، الدار الجامعية، بيروت.

– سيف الدين، صلاح، (1993)، حقوق الزوج والزوجة وأصول المعاشرة الزوجية، تحقيق عادل أبو المعاطي، دار الروضة، القاهرة.

– شمس الدين، محمد مهدي، (1996)، حقوق الزوجية ويليه حق العمل للمرأة، المؤسسة الدولية والنشر، بيروت.

– صقر، عطية، (2006)، موسوعة الاسرة تحت رعاية الاسلام . الحجاب بين التشريع والاجتماع (الجزء الثاني)، مكتبة وهبة، القاهرة.

– عبد الباقي، محمد فؤاد، (1991)، المعجم المفهرس لألفاظ دار الحديث، الطبعة الثالثة.

– قاروت، نور حسن، (1995)، موقف الاسلام من نشوز الزوجين او أحدهما وما يتبع ذلك من أحكام (دراسة مقارنة)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

– مرسي، كمال إبراهيم، (1995)، العلاقة الزوجية والصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس، ط2، دار القلم، الكويت.

ثانياً/ البحوث العلمية:

– الباجلاني، شيرين فارس سعيد، (2022)، نشوان زكي سليمان، حقوق الزوجة وأثرها على الطاعة الزوجية: دراسة مقارنة، المجلد (2)، العدد (3)، ص 236–247.

– الشمري، حيدر، ومحمد، بان عصام، (2023)، حدود طاعة الزوجة لزوجها بين الشريعة والقانون، مجلة جامعة دهوك، المجلد (26)، العدد (1)، ص 294–301.

– الصاعدي، منال بنت سليم بن رويفد، (2019)، أثر عمل الزوجة على النفقة الزوجية (دراسة فقهية مقارنة)، مجلة الآداب، العدد 13، ص 168– 204.

– العبادي، محمد ابراهيم عبد العزيز ابراهيم، (2018)، حدود طاعة المرأة في الفقه الإسلامي: الخلاف الفقهي بين الزوجين نموذجاً، المجلة العالمية للدراسات الفقهية والأصولية، المجلد (2)، العدد (2)، ص 73–88.

– الهموندي، نوري حمه سعيد حيدر، (2022)، تعديلات تطبيق قانون الاحوال الشخصية العراقي في اقليم كوردستان وأثرها على حياة الأسرة: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة جامعة كرميان، مجلد (2)، العدد (9)، ص 1– 26.

– نامق، صلاح الدين، (2009)، حقوق الزوج على زوجته في الفكر الإسلامي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاسلامية، العدد 3، ص 381– 416.

ثالثاً/ الرسائل الجامعية:

– أبو زهير، زهير اسعد، (2009)، الدفوع الموضوعية في دعوى الطاعة الزوجية، رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة الاسلامية، كلية الشريعة والقانون، فلسطين.

– باقي، يوسف نوري حمه، (2012)، الحقوق غير المالية بين الزوجين دراسة فقهية مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، الجامعة العراقية.

– حاشي، حمزة، (2015)، عمل الزوجة بين الفقه الإسلامي والتشريع الوضعي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق جامعة الجلفة الجزائر.

رابعاً/ المصادر الالكترونية:

– شمس الدين، مصطفى محمد جبري، (2013)، حقوق الزوج في الشرع و التعسف في استعمالها، بحث مقدم إلى المؤتمر الوطني لحقوق الانسان في الاسلام، جامعة ماليزيا الإسلامية.
https://www.researchgate.net/publication/350004814_hqwq_alzwj_fy_alshr_waltsf_fy_astmalha#fullTextFileContent

خامساً/ الاتفاقيات والقوانين:

– الأمم المتحدة، (1979)، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. اعتمدت في 18 كانون الأول/ديسمبر.
– قانون الاحوال الشخصية رقم (188) لسنة (1959) في العراق المعدل.
– قانون رقم (1) لسنة (2025) تعديل قانون الاحوال الشخصية رقم (188) لسنة (1959).
– قانون رقم (15) لسنة (2008) تعديل تطبيق قانون الاحوال الشخصية رقم (188) لسنة (1959) المعدل في اقليم كوردستان.

مافێ گوهداریيا هەڤژینێ د شەریعەتێدا وراستڤەکرنێن پەرلەمانێ هەرێما کوردستانێ

اسلام باهر عمر
بەشێ یاسا – کولیژا یاسا – زانکویا دهوک
islambahir@gmail.com

اسماعيل ابابكر علي البامرني
بەشێ یاسا – کولیژا یاسا – زانکویا دهوک
ismael.ali@uod.ac

کورتی
ئارمانجا ڤێ ڤەکولینێ خواندنەکە بو مافێ گوهداریيا هەڤژینێ ژلایێ شەریعەت ویاسایێ ڤە، ودیارکرنا هەلویستێ یاسایا عیراقی ویاسایا هەرێما کوردستانا عیراقێ دەربارەی ڤی مافی، دگەل شروڤەکرنا ئەوان راستڤەکرنێن ڤێ دوماهیێ بێن کو لسەر یاسایا بارێ کەسی یا عیراقی ژمارە (188) یا سالا 1959ێ هاتینە کرن. ئەڤ ڤەکولینە ئاریشەیا گرێدای ب گوهداریيا هەڤژینێ ڤە چارە دکەت نەخاسمە د وێ گوتوبێژا بەردەوام یا دناڤ بەرا فقهێ ئیسلامی ویاسایێن پوزەتیڤدا، چونکی پەیوەندیا هەڤژینێ لایەنێن شەرعی ودەقێن یاسایی پێکڤە گرێددەت، ژبەر هندێ پسیار لسەر وێ چەندێ دهێنە دروست کرن کا حەتا چ رادە یاسایێن نوکە دگەل بنەمایێن شەریعەتا ئیسلامێ وکارتێکرنا راستڤەکرنا یاسایان وچەوانیا بجهئینانا هەڤسەنگیێ دناڤبەرا مافێن ژن ومێران وگەرەنتیکرنا دادپەروەریێ دگونجن. هەروەسا ئەڤ ڤەکولینە روناهیێ دئێخیتە سەر شێوازێن گوهداریيا هەڤژینێ دناڤ پەیوەندیا هەڤژینێ وژدەرڤەی وێ، بریکا هەلسەنگاندنا هەلویستێ یاسایا عیراقێ وهەرێما کوردستانێ لسەر ڤی مافی، وتا چ رادە ئەڤ مافە گوهرینێن جڤاکی ویاسایی بێن هەڤچەرخ بخوڤە دگریت. ئەڤێ ڤەکولینێ میتودا شروڤەکاریا وەسفی بکارئینایە بو خواندن ودیارکرنا تێگەهێن جوراوجور لدور بابەتێ گوهداریيا هەڤژینێ، هەروەسا میتودا بەراوردکار بکارئینایە بو شروڤەکرن وبەراوردکرنا دەقێن یاسایی بەری وپشتی راستڤەکرنا وان ودیارکرنا کارتێکرنا وان لسەر پەیوەندیا هەڤژینێ. ئەڤێ ڤەکولینێ هندەک ڤەکولینێن بەری نوکە بەحسکرینە، لەوما تێگەهێ پەیوەندیا هەڤژینێ دگەل پێناسە وسازکرن ومەرجێن وێڤە ب تێر وتەسەلی هاتینە دیارکرن. دیسان هەلویستێ یاسایا عیراقێ وهەرێما کوردستانێ دەربارەی گوهداریيا هەڤژینێ هاتیە گوتوبێژکرن. ولدوماهیا ڤەکولینێ گرنگترین ئەنجام وپێشنیار هاتینە پێشکێشکرن.

پەیڤێن سەرەکی: ماف، گوهداریيا هەڤژینێ، سەرپەرشتی، شەریعەت

The Right of Marital Obedience in Sharia and the Amendments of Kurdistan Region Parliament

Islam Bahir Omar
Law Dept., College of Law, University of Duhok
islambahir@gmail.com

Ismail Ababekr Ali Albamarni
Law Dept., College of Law, University of Duhok
ismael.ali@uod.ac

Abstract
The current research paper aims to examine the right of marital obedience from a Sharia and legal perspective. It reviews the position of Iraqi legislation and the legislation of the Kurdistan Region of Iraq on this right. The present study also investigates the recent amendments to the Iraqi Personal Status Law No. (188) of 1959, as amended and in force. The study addresses the problematic issue associated with marital obedience, particularly in light of the ongoing debate between Islamic jurisprudence and positive laws. As such, Sharia considerations overlap with legal texts regulating marital relations, raising questions about the compatibility of current legislation with Islamic jurisprudential principles and the impact of legal amendments, and the extent to which they achieve a balance between the rights of spouses and ensure justice between them. The study also sheds light on the forms of marital obedience within and outside of the marital relationship. Furthermore, the study evaluates the position of Iraqi and Kurdistan legislation on this right and the extent to which they respond to contemporary social and legal transformations. The study has utilized a descriptive analytical approach to review the various concepts associated with marital obedience, along with a comparative approach to compare and analyze the differences between legal texts before and after the amendment, and to indicate their impact on the marital relationship. The study also included a review of previous literature about the topic. Hence, the concept of marital obedience was addressed by defining and establishing it, manifesting the conditions behind the right of marital obedience. The study also addressed the forms of marital obedience within and outside the marital relationship, stating the position of legislation on the right of obedience, and clarifying the situations of both the Iraqi and Kurdistan Region legislation. Finally, the most prominent findings and recommendations were presented.
Keywords: Right, marital obedience, guardianship, sharia